کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۳۰۷

کتاب شرح الهدایة الاثیریة

مؤلف حسن رمیانی

مترجم

شمارهٔ قفسه ۱۶۱۴۲

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح الهدایة الاثیریة
مؤلف خزرپیانی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۶۱۴۲
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۰۷۳۰۷

الطبیعی والالهی لتقدمه بالآلیة والطبیعی علی الالهی لتقدمه بالنسبة
الینا ولکون التعلیم متدرجا من الاسهل الی الاصعب علی ما
یقتضیه ترتیب الارشاد فی التعلیم قال وهو مرتب علی ثلثة فنون
اشار بهذا الی ان العلم منحصر فی ثلثة فنون والاول منها هو العلم
الطبیعی من الاحوال التی فیما یختص بالفلکیات الثالث منها
یختص بالعنصریات ووجه الانحصار ان العلم الطبیعی یبحث عن احوال
الجسم الطبیعی من حیث انه واقع فی التغیر والجسم الطبیعی اما فلکی او عنصری
فالبحث فیه اما عن الاحوال المشترکة کقبول الغیر قالا الی غایة وغایة
الابعاد وغیرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة بالفلکی کالاستدارة
وتحرکها علی الاستدارة او امتناع الخرق والالتیام علیها وهو الفن الثانی
او بالعنصری کقبولها الکون والفساد والترکیب المستقیم وهو الفن الثالث
وقدم الفن الاول علی الاخیرین لان احوال المشترکة لعمومها وشمولها
یستحق التقدیم کما یستحق الجنس تقدیم التقدیم علی الفصل علی ما تقرر فی
باب الفعل الشارح والفن الثانی علی الثالث لان مبادئ الفن الثانی
اشرف موضوعا وغایة اشرف من مبادئ الفن الثالث واحکام الفن
الثالث ما ینبغی ان یتقدم فی التعلیم لوجوه البناء علی ما ذکر فی تقدیم البسیط
وهذا التقسیم اجمالی والتفصیل فیه ان نظر البحث فی العلم الطبیعی اما عن

۱۶۱۴۲
۲۰۷۳۰۷
مجلس شورای اسلامی

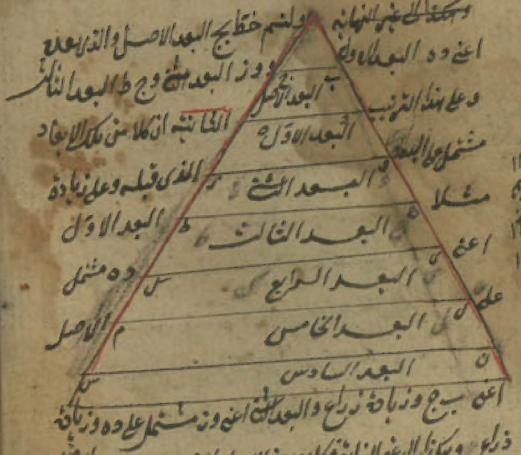
البعد الاول
البعد الثاني
البعد الثالث
البعد الرابع
البعد الخامس
البعد السادس
البعد

الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض من
عوارضها وهو باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل
للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال الشكل لان يجوز زوال
العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل وتبدله انما يكون
بالانفصال لان الانفصال والقابل لهما هيولى الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية
المجردة منها وهو القسم الاول من الثاني واذا بطل الثاني بقسميه بطل
القسم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون
الا بالانفصال او الانفصال فان الشمعة مثلا يتولد عليها اشكال مختلفة
من غير ان ينفصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء وتصيب عنه بانا
لا ندعي ان اللازم هو الانفصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم
اما الانفصال او الانفصال او الانفصال والاول من لواحق المادة ونقوله الاشكال
المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالانفصال او الانفصال فهو بالانفصال فيلزم
الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفصال من لواحق المادة
فان من المقدمة لبست بديهية ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق
ان تبدل الاشكال في الجسم لم يكن الا بانفصال او انفصال لان تبدلها اما
بانضمام شيء من خارج لا حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانفصال

بانفصال اجزاء الجسم من ست الى ست كما في الشمعة وانتقال اجزاء
الجسم من ست الى ست لا يخلو عن انفصال بعضها بعض وانفصال بعضها
عن بعض وهذا آخذ عند الانصاف وترك المكابرة واما البرهان الاستدلالي
بانه لو ثبت ان الانفصال من لواحق المادة لكن قد ذكر في الدليل وكان
ذكر الانفصال والانفصال مستدركا لانهما بمنزلة الانفصال الا ان يقال
تعبير الطريق وهو ليس من دأب الناظر فلعل المعلل اعتبار هذا الطريق
للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من التقادير
وان كان ذكر الانفصال كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما مر
هذا القابل فالفصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة اقول برهانه
ان يثبت في هذا الفصل ملزومية الهيولى لاحد اثبات الثلاثة بيانها
وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير
ذات وضع والمراد بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى متجردة عن الصورة اما بطلان
القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والثاني باطل لان المحل الذي له وضع لا بد ان يكون غير منقسمة والا لكان
جزء لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم في
جهة واحدة فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلان التقسيم في جهة واحدة
خط واما انها مستقلة فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا

على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان الذي يعرف
بالمشاهدة الزمان الذي هو يعرف بانه مقدار الحركة فعرفة الحركة
بالذي يكون دورا او لغيره بعض المتأخرين ممن توقف معرفة
الذي يعرف معرفة الزمان وسند ان الذي يعرف بديهي التصور او انه يعرف
بالحصول قليلا قال السكوني بعد هذه الحركة سماوية لان يحرك في فهيم الحركة
عما ليس في خانة الحركة كما توهمه الذي هو الافضل من جميع الوجوه الكيف
سكنا فهذا الموجود اما ان يكون متحركا او ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بالذات
غير الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لان الاشتراك
الاجسام كلها في دوام الجسمية يوجب الثاني يدل على بطلان المتقدم
ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة
الجسم من كمية الى كمية تقرب كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار
الجسم في الابعاد الثلثة على تناسب بينها بحيث يحفظ الجسم بتخلل اجزاء
مخصلة من خارج في اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار
الجسم في الابعاد على التناسب باخلال بعض اجزائه الاصلية فاما حركة
الجسم من مقدار الى مقدار اخر فهو اما الذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن
الماء وتبرده فتسخنه حركة من برودته الاصلية الى السخونة بملاقاة
المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده حركة من السخونة الى البرودة كذلك وعلى هذا
بقاس حركة المسخن

هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى آخر
وهي غير حركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المتشكل بها الجسم
فوضع الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه مثلا ما يحاذيه منه غير ما يحاذيه بعد قطعا وباعتبار الوضع وفي تسمية
اذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون موضوعها ذاته
او بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون موضوعها امرا موجودا
له بالحقيقة لغير الحركة كجالس السفينة بحركتها والاولى اللازمة والثانية
العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة اقسام لان المبدأ القريب
للجسم ان كان تحريكها له بسبب مماس مستفاد من خارج فالحركة قسرية
الجوهري الى خوف والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة
العائدة من الحيوان وما دونه الا من طبيعية بحركة الجزء بطبعه الى السفل فالحركة
فصل في الزمان ولما اقول السابق في هذا الفصل ثلثة
مطالب الاول التنبيه على ان الزمان الثاني يخفى ما يتبين الثالث
بيان سرعته اما الاول فهو انا نفرض متحركين متفقين في الابعاد والقوى
احدهما سريعة والاخرى بطيئة وفي هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع
مسافة الطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين
اخذ السرعة وبينها امكان قطع المسافة التي هي الطول بالسرعة الغير

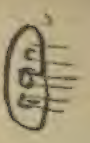

فاجسم الكرة ايضا كذلك وان اردتم به لم البعد الداخل فيه ليس محدودا به
فلا تم ذلك فانه لما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكرة النقطة المركزية
التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثل نقطة هذا و
بعدا عن سطوحه وخطوطه وزواياه شاوى البعد المركز عن سطوح الكرة
في جميع الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد في الجسم المكعب يتحدد به كل بعد
الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة
بالفعل في المكعب والنقط التي تفرض فيه مايلة من النقطة الوسطية
الى كل واحد من السطوح كلها البعد منها الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل
له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح خاص
في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فانه محيط بها سطح واحد
كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من المركز واقصر
تلك النقط من باقي بعد بحسب الاجزاء المفروضة في المحيط عن موضع
على الامور المعلومة الغير المتفقة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكرى
فيتحدد بمحيط الجهة القرب منه وهي الفوق ومركز جهة البعد هي التحت
فيتبين ان المحدد على تقديره لم يكن يتحدد به الا احد الجهتين
فافرضناه محدد الجهتين لا يكون محددا لما هو محدد الجهات على تقدير
جماد لعدم يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض

بعض تلك الاجسام محيطا بعض او لا يتحدد به بل يجب ان يتحدد بكل واحد
من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد منها فلا يتحدد بشئ منها لانه
لا بد في حد فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا يوجد فيه حد آخر
هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما واما غير غاية البعد
من احد الجسمين النهاية التي عند الآخر وهي غاية القرب منه الآخر فلا يوجد
في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بها غاية
البعد والاول ان نقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لاحيط احدهما
بالآخر لتم ان لا يتحدد به بها الا جهة القرب منها واما جهة البعد منها فلا
يتحدد به بها لان البعد منها اما ان يكون هو البعد الخارج عنها او البعد الداخل
فيها واياما كان فهو لا يتحدد به بها اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن
الجسم غير متحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد
البعد وغاية الداخل في احد بعدا ليست غاية البعد عن الآخر لان البعد الداخل
في احد بعدا خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم
لئلا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل جسم من الجسمين
يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة متفقة يقصد بعض
الاجسام بالحركة المستقيمة وبتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين
يتحدد وكل واحدة منها بقرب جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الاخرى

فان قيل الحاجة باقية الى اعتبار البعد بل الكل لبيان
الغرب بان يكون الجسمان الشفافان مختلفين بالطبع ويتحدد بغير ما
منها جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد فلا يغني البعد
عن كل من الجسمين متحقق في الواقع لغيره مما لا يعد لغير الجسمين
لانه يمكن ان يكون في باطن الارض احتمال وقوعه في سمت غير لا متداد
الواصل بينهما فالبعد عن البعد الذي ليس في باطن الارض يكون منه
حقيقية مغايرة لكل من جهتي الغرب منها لكن المعلوم من الجهة الحقيقية
ليس الا القرب والبعد فعلم ان البعد على تقدير كونه جسما مقدرا
لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتقدير ان يحيط
بعض منه بجميع الخط كان المحيط من تلك الجسام اما ان يكون كريا
او لا فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد فلا
يتحدد به اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركز
غاية البعد عنه لكن بمركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد
عن المحيط وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر غير انه
ومع المحاط حشو لا فضل له في التحديد بل يحصل قشب الجهة الحقيقية اذا
كانت موجودة ذلك وضع غير مستقيم في امتداد ما فوقه للحركة فان البعد وان
جسما كريا ولذا مما ذكرنا كون كل الجسم الكري محيطا بالجسام المستقيمة الحركة

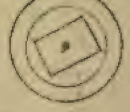

من ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركبا
فكل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرة
او الغير والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك
مجموع كرات متلاقية بنهاياتها مقعرة على حسب تلاقي الكرات فلا يحصل
من تلاقيها الفلك بسطح واحد كرة متشابه الاجزاء الكرة مثل هذا السطح
واجب الحصول للفلك كما يتحدد به قرة الفوق واما الثاني فلانا نقول بامتناع
كون الغير مماثلة بجسم فغير معقول لان الجسم المماثل للغير لا يمكن ان يشكل
الطبيعي كان جزء الفلك مشكلا بالشكل الغير كرة فيندفع الغرض
وان كان على الشكل الطبيعي فهو كذلك والكلام بسيطا ومجموع كرات
متلاقية ان كان مركبا واما كان لا يحلا الغرض وهذا بين لا خفاء فيه واما
الثاني فلانا نقول واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل الغير كرة
لا يمكن عود طبيعته الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود له يكون
الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف
ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القدر اضعى واما

او جزءا اضافة فقد مناها تدبر الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة
المستقيمة لا يستلزم قبول الكل ما فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسيط
على الاشكال الغير كرة فان الغاية بها يتضح ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف

خلف ايضا قال فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
اقول الغرض من هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك
قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه بحيث اذا مبدأ ميل مستدير يتحرك به
على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم ابتداء الاول فالبرهان
عليه ان كل جزء من اجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة
معينة بالنسبة الى ما في جهته وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعة
والا لزم اشتراك كل جزء كما في الوضع لاشتراكهما في الطبيعة اذ لو لم يشتركا
الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة بمقتضى وضعها ومحاذاة
معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا
وقد ثبت انه بسيط هذا خلف فثبت ان حاله وضع الى حاله الاجزاء الفلك ليست
من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة
وزوالها وقبولها اما لكون قابلا للحركة المستقيمة او المستديرة والاول
باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين
الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني فلان الميل
وهو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاسلم القوة لئن الميل حالة
في الجسم مغايرة للحركة بتحقق الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يقع عائق ويعمل
مغايرة لها لوجود بعد زوالها في الجزء المرفوع باليد الذي يتحقق الميل

ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الذي مثل زمان عديم الميل ان
زمان ذي الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زمان عديم الميل وذي الميل
الذي اليه مساو وكل متساوت نسبا مقدارهما متساويان فهما مقدار واحد
متساوي الاقدار وانه لم عدم تساوي النسبة فيلزم ان يكون ان الحركة
في العايق كما لا معه وانه ح وهذا الح لم يلزم من فرض كون نسبة الميل
الذي الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى الميل زمانه في الميل الاول
لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للاقسام
العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الاقسام
الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل
نسبة عددية فكر باعتبار ما بين الازمنة كالنسبة التنصيفية والتثليثية والتربيعية
الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الطول واما الثاني فلانه
لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما لمحال وهذا ما يعلم بطلانه
لاستلزام امكان وجود الملزوم بديهة امكان وجود اللازم فينتج ان الح اللازم من فرض
حركة عديم الميل فكون محالة فلا يكون قابلا للميل الغير فحينئذ ما اذعيناه من الشرط
العكلي ان لم يكن فيه مبدأ مستديم لميل الميل الغير فهو فاعل قاسر والقسر
الباقية قدر بها تمام البرهان على البسط واعلم ان حركة الجسم في ذلك الميل
بالفرض من الامور المفروضة وهذا البرهان وان كان ما يجب ان يكون كما ذكرنا يلزم

الا انهم لم يتعرضوا له بوجه فان حركة الجسم في الميل الطبيعي بالغير
ممكن بل واقع كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية يتحرك بالغير على خلاف
جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان من وجوه احدها ان لا يلزم من
يلزم من كون الميل غير على نسبة الزمان ان تساوي زمان عديم الميل وذي
الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي
الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما بينا حركة في الثانية مع
وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بقضها قدرا من الزمان فان الحركة انما
اقتضت بقضها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر
من الزمان ويكون لكل منه آن غير ذلك القدر منه على حسب ميله فلا يلزم
تساوي زمان عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك مثلا اذا كان مقتضى
الحركة في الزمان في الارض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها
فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة كفرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى
ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا
وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضاها نفس الحركة لعدم الميل المعاوق
فيه فلا يلزم تساوي الزمانين والجواب عن هذا الاعتراض بان الحركة بقضها
لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لاشخاله وقوعها الآن لا تقتضي
الا زمانا ما غاية الامر ان يقال فرضية الزمان قاسرة بالنسبة الى الميل واصعب نظر
لانا نمنع ان الحركة بقضها في الارض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر

من الزمان بل الزمان المطلق فيقتضي الحركة في ذي السبل الاول السبل المطلق
الزمان اما الساعتان فهما من مقتضيات السبل على من السبل الاول
اقتضى ان يكون الزمان الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص
فقضى السبل الثاني وهو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عدم
السبل ايضا ساعة فيلزم تساوي الزمانين فقط وهذا الجواب ليس بسديد
لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بدله من وليل ولئن سلمنا
ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان هذه القدرة وقعت في كلام السائل
للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع فان السند هو المنع ودفع اللازم
لا يوجب اندفاع الملزوم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع
لكن لا نسلم ان دفع هذا السند يوجبه وانما يتبع انه لو لم يكن للسبل الثاني
لكن ههنا سند آخر اقوى من هذا قول وهو لزوم السبل الثاني بتساوي عدم السبل
في الحركة وسائر ما يتبعها لا مخالفة بينها الا بالسبل الموجود ولعدمها والاول
فاذا اقتضى عدم السبل ساعة من الزمان شاركه وجود السبل الثاني فيها وله قدر
من الزمان بسبب السبل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض
انما يرد على التقرير الثاني الذي لا يطابق المتن واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب
فلا يرد لهذا الاعتراض عليه وهذا كله ونا بهانا لا نسلم انه اذا ثبت حركة ذي
السبل الثاني عاريا عن السبل لا يجوز ان يكون السبل الثاني بالغا في الضعف الى حد لا يكون له
تاثير في المعاوقة فلا يكون معاوقا وهذا الاعتراض يندفع بما انتبه به الزاهد رحمه

سرعة الحركة بسبب انتفاض المعاوق فلا يفيد واما الجواب عنه بان
ضعف السبل وعدم تاثيره في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الصور
الخاصة العارضة للجسم والغرض انتفاء الموانع الخارجية فضعفه قاهر
اما اذا لا فلانا لا نسلم ان ضعف السبل انما يكون بسبب صغر الجسم لا يجوز ان يكون
بسبب انتفاض الاجزاء كما ان الضعف الحاصل عند من ان الهواء بتفرق الاجزاء الجسم
بسبب انتفاضها واما ثانيا فلان الغرض من السبل انتفاء مانع المعاوق فيكون
عاريا بانتفاء مانع الجسم عن الحركة وهو قاهر فلا يكون ضعف السبل الجسم
خلافا لمن قال انه لا يلزم من عدم لزوم الخ من قوله في كون السبلين على نسبة
الزمانين ان يكون من قوله في حركة عديم السبل يجوز ان يكون من جميع
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم السبل الا الخ وجميع ما ذكره اذا
كان لازما على الجميع وكان الجميع محالا فاستحالة كل واحد ان يكون لاستحالة الجزئين
وليس لاستحالة كون السبلين على نسبة الزمانين فقط بل لكون لاستحالة حركة
عديم السبل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين
لجواز امتناع كل من الجزئين مع استحالة المجموع فان مجموع النقيضين مع
امتناع كل منهما والجواب ان تم انما استحالة المجموع لتعاند ان يكون لاستحالة احد
الجزءين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الجزءان بصفة الاجتماع
واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن فيه يجوز

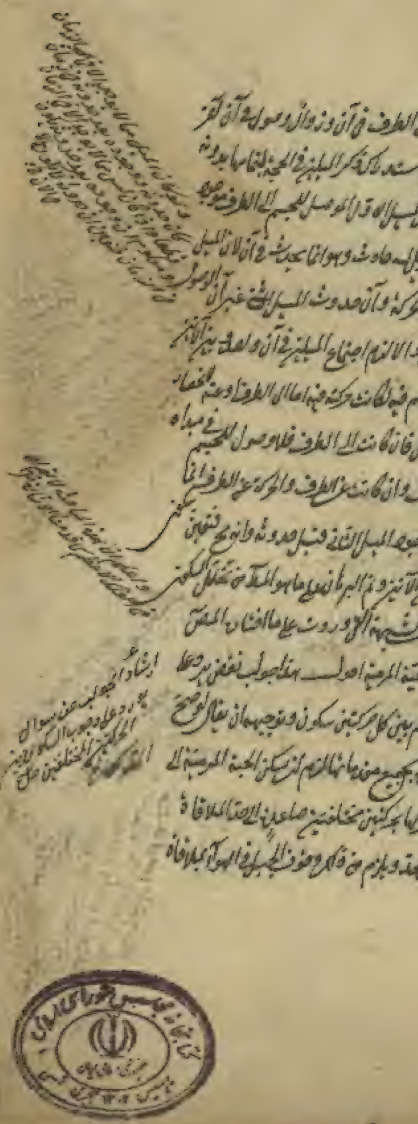

النظام

فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتشابهة بالمشي
النظام لان الزمان على غير المتشابهة فلم يتبين الا نظام مشى غير مستحيلة
كالشهور والسنين الماضية فانها غير متشابهة بحيث مع ان الشهور اكثر من السنين
وكذا حكم الاسابيع المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير ذلك هذا كلام
عبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المتعمل بل اذعن الواجب على هذا الفاضل
ان يبين من اقسام النظام وبين انها حاصلة في الحركات الفلكية دون الشهور
والسنين والمئات والالوف المتضاعفة وبين وجه الاستحالة في الزمان
على غير المتشابهة المشي النظام وعدمها في الزمان على غير المتشابهة المشي النظام
لان هذه الامور غير بينة في انفسها فضلا عن الاحالة ولم يبين شيئا
منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي هي مقادير لتلك الحركات
النظام في الاول وعدمه في الثاني غير مستقيم لانتظام عام الشهور بل كل يوم
ولعل حاول تصحيح كلام هذا الفاضل ان يقول المراد بكون الغير المتشابهة مشي النظام
ان يكون امتداد واحدا خاليا عن الفواصل موضوعة منفصلة الحدود والزمان على الغير
المتشابهة مشي النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية
الغير المتشابهة مشي النظام بهذا المعنى فيصح الزمان عليها واما الشهور والسنين
فهي وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا بحسب الواقع
عروض العدد لها وجزائه المفروضة بحسب الاعتبار غير قار كالشهور او سنين موضوعة لغرض

عن الاتصال والاتساق والزمان على العدد والغير المتشابهة من العوارض الغير
المفروضة الامتداد الواحد المتصل الغير المتشابهة غير مستحيل لان هذا الامتداد
قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متشابهة بحيث لا يوجد
وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن
ان يتجزى كل واحد من آحاد هذا العدد بمقدار آخر تنقضي في الاول ويحصل
عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لامكانه لعبور ذلك كل واحد من آحاد العدد
الاول عدد امتناهي مما عدا من العدد على الشهور في الزمان
وكذا في الالوف مع المئات والمئات مع الحركة مثل ما اعتبر في الزمان
وزوال الاتساق المذكور منها لامكان الزيادة على الغير المتشابهة في الحركة
ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا الفاضل ووضح الفرق بين الحركة من جهة
الشهور والسنين والمئات والالوف المتضاعفة وبين ان يكون
المراد بانتفاء النظام عدم الانقطاع وبين الزيادة على الغير المتشابه
العدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما يمكن
فيه لغرض وضع الغير ممكن من مبدا واحد ويكون هذا العدد اصغر الاعداد التي الزيادة
على الغير المتشابه في جهة التناهي غير مستحيلة بل واقعة كسلسلة من الحوادث
الغير المتناهية مبتدئة الآن من مبدا معين مختلفة اصغر بها من يوم والاخرى من يوم
قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المقتضي لم يذكر فيه كون الزيادة في جهة

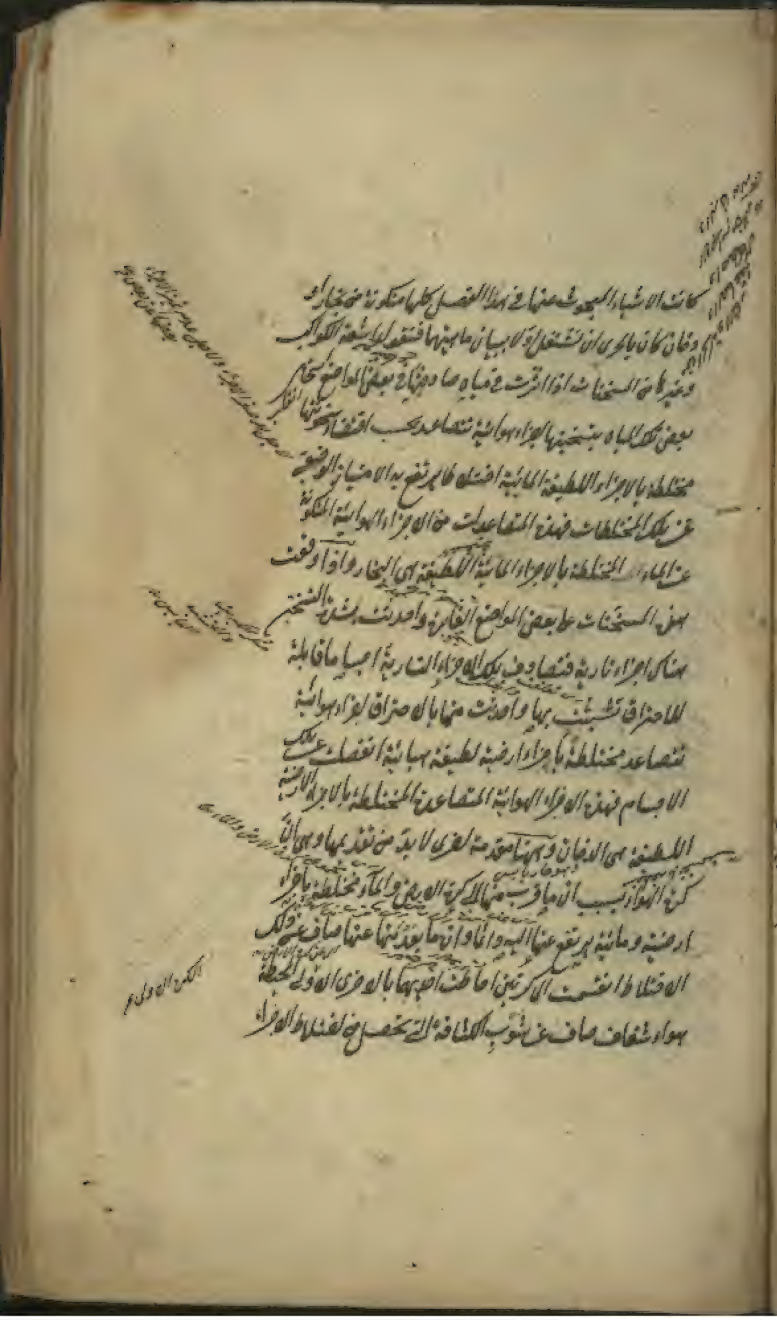

الارضية والثانية والثانية الحاملة فصلت لها بالاضطرار الذكر
كثافة تقبل بها النور والظلمة وبين بهذا الاعتبار كرة السبل والبخار
وبا عتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار صعود الرياح فيها
كرة النسيم والحاقنة تتخلص برودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية
والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة السخنة عن وجه
الارض تسخن بها ما قرب من كرة الابل الى حد معين من تحتها وما فوق
ذلك الحد يأخذ على برودة تقتضيها انكسار اشعة البارد فهذه الكرة
البارد منها الهواء الذي هو كرة الزمهرير وبرودة اذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم
ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء
حدوثها في الهواء واما اشياء حدوثها في الارض اما الذي حدوثها في الهواء
فهنا السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة المتصاعدة
في بعض الاوقات اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت فاما ان تتصل
بتصاعدها الى كرة الزمهرير فان وصلت اليها لم تكد البرد هناك قويا فان
تكاثف البخار الواصل اليها بالمماسة البرد الغير البالغ ونزل منها قطرات
الماء الحاصل من البخار بالتكاثف نزولا قطرات الماء كما تكاثف الابخرة
المتكاثفة بالبرد واما ابقاها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير
هو السحاب والقطرات النازلة من المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد

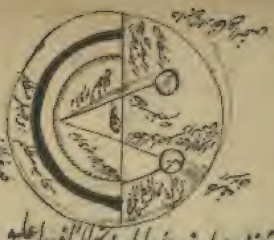

فان الناظر في المرآة الملوّنة يرى لونه مصبوغا بلون كل جزء يقع عليه
الشعاع فهذه القوس الذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها
هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا لكن الرشية مصقلة
غير مصقلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وضعت بين الناظر والقرص
فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج عن عين
الحالبة على ذلك الجزء الرشية تؤدي بسبب الشعاع المخروطي مع ما يوجب
منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر وما
حوله لكل الشعاع المقوس الناقد من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه
على هيئة الاستدارة على ما بيناه وتشبه الى جرم القمر وحده فيرى بذلك
الجزء الرشية انعكس من ذلك الجزء الى القمر فيرى كل منها صورة القمر
مشكلة لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من ذلك الجزء دائرة مقنعة
محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان
المتصاعد الخارج من ثقب الكرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان
غير متصل بالارض وكان لطيفا بتقلب كله بعد الاشتعال نارا لشفافة فيقف
عن الحس بشفوفها وينظر انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا قليلا
بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث عنه الكواكب وقولك الدخان علامات
لغير جزء وسوف نبينه وان كان متصلا بالارض بحيث لا يزال الاشتعال داخلا من
سببا نه في اجزاء الدخان عليه فصار الى الارض تتناول اشتعال فان كان

مع الصقع الذي هو الزاوية الانعكاس ويكون لكل اجزاء واحدة على هيئة الاستدارة
بحيث لو فرضنا خط الشمس فخطا مستقيما الى واحدة من تلك الاجزاء واوردناه
على سطح الافق لصار بدايرة ارتفاع الشمس حتى الدايرة المرسومة من طرفه
الطالبين عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء على الشرايط المذكورة ويكون
الانسان في الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى
سطح الشمس فيرى كل منها ضوء الشمس وهي مشكلها اذ لو اري كل منها
مشكل الشمس بتمامه لاحتوى من كل منها مشكل الشمس بتمامه في كل من المياه
الطايفة في الاواني المختلفة والسبب في ان كل واحد منها لا يرى مشكل
الشمس بل ضوءا ما هو ان كل واحد منها من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة
الى جرم الشمس فالمرآة اذا صغرت جدا يجب لا تحيط الا باشعة الشعاع
المخروطي المنعكس منها بسطح المدري بل يبقى من السطح شيء خارج عنها فانها
لا تحكي شكل المدري بل ضوءا ما وكونها فقط غير مرئي من تلك الاجزاء لان الاستدارة
هيئة تلائمها فقد ساغ دايرة قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق
منتفضة عنه بحسب ارتفاعها او انتقلي ان اجزاء التي تنعكس منها الاشعة
الى الحس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاف
ضوء الشمس مع اللون الذي في تلك الاجزاء اذا المرآة الملونة لا تحكي لون
المدري كما هو بل يؤدي لونا مركبا من لون نفسها ومن لون الشعاع

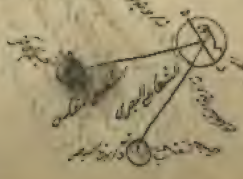

الجسم يكون المعادن عادما للنماء وله يكون الاشجار عادما للحركة الارادية
فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة
ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فالجماد
وعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صون نوعية اثرا لظاهر المتحقق
في سائر انواعه حقيقة التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة بتكون كلها
من الاجزاء والادهنة المختلفة تحت الارض واختلاف تلك الانواع
لاختلاف مواد تلك الاجزاء والادهنة كمية وكيفية واختلاف بالتأثير
الفاعل لاختلاف الاستعداد لتلك المواد وسائر لوازم العلة الناقصة
لكون تلك الفواعل عند التركيب ليس غلب عليها البخار تولد منها البخر والبارود
والنافوت والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشبيهة وقد تعقد
الزيبق والرصاص من هذا القسم نظرا الى الصانع فانه ان اجاد
السبك الذي يتولد منه نضج الزيبق والكبريت على ما تقرر عند الصناع
والا لم يتحقق فيه واما الزيبق فلانه لا تحقق فيه ايضا والا لما تقرر عندهم
انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة بحيث
يجب لا بد جدله سطح الا وهو متشح بغلاف من تلك الاجزاء الكبريتية كما تقدم
المرشوشة على تراب بمائي سمج في غاية النعومة بحيث يصير كل قطرة منها
مغشاة بغلاف تراب يحيط بها وان تغلب عليها الدخان تولد منها الملح والزاج
والشاذر والشغاذر والكبريت ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
على انحاء مختلفة بتولد الاجساد السبعة المتطرقة وهي الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من
الكلام اجمال اقتضى عليه المقام وتفاصيلها مذكورة في المطولات من
اراد فليطالعها بامعان واعلم ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام
التي تثبت بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس المختص
لاغير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من
دونه فقصارى امره فيها تقليد من هو دونه في اصحاب الحدس او التجربة
وابراد ما في كلامه عليه السلام الحكاية عنه فلهذا اقتضيناه اثر الصنعة في
السبك الى اخضاره والتعجب مما بعد من الاكثار والاعصار في
النبات اقول النبات جسم مركب له صون نوعية اثرا
المتحقق الحاصل لانواعها التامة والناقصة مع حفظ التركيب والمتحقق
عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ القوة النوعية بطلق
عليها القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او له تفعل وحكم عليها بانها تامة
عديمة الشعور فاما منه الى التنبيه المشهور الذي لا يتوقف بعدم الشعور
عدم تحققه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانما يعدم عنها الحركة
المتناقة وهي حركة الجسم النامي في الاقطار على التناسب الطبيعي المتمادية

الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه الى آخره الا ان يقال ذكر بعد
العبد لزيادة التوضيح للاحتراز والمولد هي التي تقرر من المحل جزء
ويجعله مادة شخص آخر من نوعه بتبديل الفصل النوع والقوة
الغاذية تحتها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال الى صورة الاصل الجسم المغتذي
فانه بدون الاستحالة يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب
الغذاء الى موضع من المغتذي حتى يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وبعد
الاستحالة لا تحصل دفعة بل قد يمر زمان لان الجسم الغذائي له اطوار بحركة
فمنها ان يحصل له مالا قبل صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في
موضع الاستحالة زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة
اخرى تحيله وتهيئه لقبول الاثر الفاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة
والجسم الغذائي ليس بمجموع لجزئه صالحا ان يصير جزءا من المغتذي بل يفضل
منه في كل دفعة مال يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقي الكل الفضول في
المغتذي يضر به من جهة تضييق المكان والفضل فلا بد من قوة اخرى
تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والتامة تفعل فعلها الى آخر سن القوة
وبعده تكل وتضعف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى التفرق عنه فيؤدي
الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المصنف

النفس

منه لما تما نصور بالماذ التي تقبلها المولدة بصورة نوع المحل
حتى يحصل التولد بالفعل والتعليم انام ان نقال القوة النباتية
اما ان تكون فعلها ايقاء الشخص او ابقاء النوع والاول اما ان تكون
اثرها الغاء وهي النامية او لا عند آفة وهي اما ان تكون فعلها التغذية
وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع
وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان تكون فعلها تحصيل
مادة للمولد وهي المولدة او تصويرا وهي المصورة فالفضل
في الحيوان اصول الحيوان جسم مركب اختص من بين المركبات
بالنفس الحيوانية التي تشارك النباتية في افعالها وتمتاز عنها بادراك
الجزئيات والحركة الارادية وعرفناها بالكمال الاول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والغاية الاولى
اعني فعله من جهة ما يدرك الخ تخرج بمنظومة النفس النباتية وبالجسم
منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في العقول الباقية اما
ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيد فللنفس الحيوانية باعتبار ما
يخصها من القوى قوتان احدهما المدركة والاخرى المحركة اما المدركة
فهي اما ان تدرك امورا خارجة عنها او امورا مأخوذة منها او باطنة تدرك بها

لامعها فالحواس الظاهرة خمس الاول حاسة السمع وهي قوة يحلها
العصب المفروش في مقعر الصماخ من شأنها ادراك الاصوات
والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من توقيه بسبب قرع
هوائي مستطيل او قلع هو تفرق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت
يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في المتن والثقل يتبين ان المسموع قد يكون
المسموع قصر عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله به الحد
المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما
يتبين عن غيره بالوجدان لا بالمسمع وهذا التعريف اورده الشيخ في الشفاء
واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل
الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف
كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع
عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك فان المسموع بهما امر
لا غير وبهذا ظهر عند طلوع الانظار الثانية حاسة البصر وهي قوة
يحلها العصبتان المجوفتان الثابتتان من مقدم الدماغ المتلاقيتان
على هيئة الصليب المنتهيتان الى العينين من شأنها ادراك الالوان والاضواء
الثالثة حاسة الشم وهي قوة يحلها الزائدتان الثابتتان من قاع البطن
الشبيهتان بحلمتي الثدي من شأنها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي

وهي قوة يحلها العصب المفروش على سطح اللسان من شأنها
ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة يحلها العصب المبثوث
في الجلد كله من شأنها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة والثقافة
والباقي حاسة والحواس الباطنة اربعة اولها الحس المشترك ومحله مقدم
التجويف الاول من الدماغ يتنهى اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس
الظاهرة كما انها تنبعث منه الى الحواس الظاهرة انبعاثا واستدل على مغايرته
للحواس الظاهرة بان الخطوط المستديرة تبدو للحس الظاهر خطوطا مستقيمة والنقطة
الدائرة بسرعة خطا مستقيما مستديرا وليست رؤية الخطين المذكورين
بطريق التخيل والذكر الغائب عن البصر بعد الحضور حتى يكون القول
بانهما رؤيا بالخيال بل بطريق الحس مع قيام الاحساس الشاهد بانهما ليسا
في الخارج ضرورة ان ليس في الخارج الا الخط والنقطة وله في حالة
البصر اذا ادرك الغائب فيها او ان في قوة الفكر يحصل فيها مثال
ادراك صورة الخط والنقطة فيها عند كونهما في صدد الرؤية
حسب انتقال الكلام وامتا الفرق في هذا الاستدلال بتجويز
انتقال تلك الادراكات في البصر ومنع زوال ان ابصار بزوال المقابلة
بمنع اشتراط المقابلة في احساس البصر فانا لا نسلم ان ما لا يبقى لمن يلتفت الى كون

انكار اللاهوتي وان كان انفعاله به مما اشهر بالفعل والحافظة
الثانية الخيال وهو قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور
المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك
كلما التفت اليه فهو خزانة الحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول
واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصورة المحسوسة بالحس
المشترك يتبع محفوظة بعد غيبوبة المادة وذكر آخر وفيه نظر لعدم
فهمنا قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور و
المدرك لها لا يحفظها الا ان اريد بالحافظ لها ان الحفظ هو الادراك
شاهد واحدا اذ ليس لقد سمنا شاسوى الارتسام فيدوم الادراك ودوام
الحفظ وبيّن الذهول وليس كذلك فالحافظ للصور انما هو قوة اخرى مغايرة
للحس المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم لزوم كون المحل
للصور قوة فيه اذ من الجائز ان يكون انحفاظها في بعض الاسباب الغائبة
عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الزوال بسبب اتصالها بتلك الغائبة فانه اذا
تحقق انا ملكة الاتصال به يحصل لنا التذكر بالاتصال قال التذكر بالكلية
واستمر الغباني وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب الحافظ
للصور اما ان يكون جوهرا مقارنا او قوة جسمانية والاول باطل لان النفوس
لا ترتسم فيه صور الجزئيات المكتسبة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن

الخيال

المكتسبة

ان تدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر
شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد
الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط خلاف ما ذهب
شيئا ما ادراك القوة الجزئية النطقية بالمحسوسات كحكم قوة زيد بكذا
عمرو وهذه القوة هي التي يحكم بها الشاة بان الذئب مهروب عنه فيتوجب
ان ينزعه وان اولد معطوف عليه فيتوجب ان يعطف عليه وهذه
القوة حاكمة على القوى الجسمانية بحكمها مستخدمة اياها في استخدام
العقل القوى العقلية بامرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها
التجويف الآخر من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من
المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة
وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ من شانها التصرف
في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها ببعض
مثل ان تتصور دارا سبع او جاحبن وبفصل بعضها عن بعض كما اذا
تصورانسانا عديم الراس وبركب المعاني بعضها ببعض مثل ان تتصور
صداقة زيد مع عداوته وتركب بعض الصور ببعض اعني قبل ان تنفصل
سطح عن وصف عداوته وجمال كرم مع صداقته وهذه القوة يستعملها العقل
تارة والوهم اخرى وبالاعتبار الاول سميت مفكرة لتصرفها في المعقولات

لما علوم بديهية واستعدت بذلك لاكتساب النظريات استعدادا
قريبا وبسبي حينئذ عقلا بالملكة لحصول لها ملكة الانتقال الى
النظريات القريبة الثانية ان بعيد النظريات مخزونة عندها بالكسب
اكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم
كسب جديد كما انها مشاهدة بالفعل وبسبي حينئذ عقلا بالفعل اما
لسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل واما لكون النفس
بحيث استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان تصير المعقولات
حاضرة عندها وهي نظائرها غير غائبة عنها وهي العقل المطلق المستحكم
لاسواها من المراتب الثلث على ما اشرنا اليه من قبل وبسبي عقلا مستفادا
لكونها مستفادة من العقل الغائر ثم ان العقل بالملكة الذي هو شأنه الانتقال
من البديهيات الى النظريات ان كان في غاية القوة فلكه الانتقال دفعة
بعالم الغيب بسرعة بحيث يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس مستغنيا
عن تحصيلها بالحركات الفكرية بسبي قوة قدسية لتعذر عن توسط
المعارف الجسية وقد زلت العلامة الطبيعية بهذا الكلام في النفس
الناطقة ومرانبهائم انه اورد بعد ذلك احكاما مثلثة احدها ان القوة
العاقلة ذلت مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذلت وضع لكنها تستحيل
ان يكون ذلت وضع اذ لو كانت ذلت وضع فاما ان لا ينقسم اصلا او ينقسم

لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما
مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى والى الثاني فلان منفعلا اما ان كان
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما
اذ الحال في احد جزئي المحل من الحال غير الحال في جزئه الآخر ضرورة
وايضا لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان لو كان الحلول
سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي
المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء فان الغايرة انما تثبت ان لو ثبت
انقسام الحال فانتفى ان انقسام بالغايرة يكون متصادقين على الخط
وان كانت مركبة وكل مركب لا بد وان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة
امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط لان
المركب انما ينفعل بنفعل البسائط فلئن قيل لم لا يجوز ان ينفعل
المركب بعض خواصه اللازمة قلنا المركب اما ان ينفعل بسائطه
او بخاصة فان ينفعل بسائطه لزم انقسام تلك البسائط بانقسام
القوة العاقلة وان ينفعل بخاصة فذلك الخاصة ان كانت بسيطة
لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان ينفعل بسائطها فيلزم
انقسامها او بخاصة اخرى وهلم جرا ونذهب فاما ان يذهب سلسلة
التعقلات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى خاصة بديهية فذلك

لا تنفك عن الماهية فيكون لازما للعارض والقابل للنفس هو البدن
لا غير فلو كانا مختلفا فهما قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها
مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت
موجودة قبل البدن لم يختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة
قبل البدن فتكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فلئن قيل لا
يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الغير قابلة من الفاعل فان
النفس وما يلحقها من اللوازم والعوارض كلها قابلة من الفاعل لكن
قيضان العوارض المفارقة من المبدأ الفياض مشروط بمقارنة القابل
واختلاف استعداداته وما بالذي خلت البداية فيضانه فهو لازم غير مفارق
واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم
هذه الحجة بجواز اختلافها قبل البدن المتعلقة بها اي بالعوارض المفارقة
الحاصلة لها بابدان لا نهاية لها في سابق الزمان لم يتعرض له ههنا فتوقف
على ما سبق في الفن الاول من نهاية وانه قد تبين لنا الفراغ من شرح القسم
الثاني الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تاييده
فقد حان لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستعينين
من الله التوفيق فيما اردناه من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنته يتحقق
الامال بيده فالفن الثالث

الفن الثالث في الالهيات

في الالهيات اقول لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال
الموجودات التي لا تتقرر وجودها الا في الذات والموجود الغير المتقرر
الا في الذات اما ممكن الحلول في الذات كالامور العامة او ممتنع وكل شئ
حاله في الذات اما واجب الوجود لذاته او لغيره وجب في القسم الاول ان
الذي هو الالهيات ان يكون بادئا على ثلاثة فنون يبحث في الفن الاول عن احوال
الموجود الغير المتقرر الا في الذات وجعل الفن الاول في الامور العامة
وسماها تقاسيم الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها
امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم
تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم والمتاخر والقوة الى القديم
والحادث وكذا انقسامها الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود
فان الماهية توجد تارة كلية بحسب الوجود الذهني واخرى جزئية بحسب
الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على فصول الفصل الاول في الكلي
والجزئي لما اقول لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي
امر واحد مشترك بين امور متكثرة اي جزئياته حاول التنبيه على المقصود
من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود
في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف
الشئ الواحد بالشخص في حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد

والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة
اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حالة
اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بين معناه انه معنى
ولعد معقول حاصل في النفس مطابق لكل ولعد من تلك الجزئيات
بمعنى ان هذا المعنى المعقول في النفس لا يوجد في الخارج الا موجودا ولعد
من تلك الجزئيات واذا وجد يوجد اي ولعد من الجزئيات لكان
ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت اصلا فليس قبل المعقول في النفس
صورة شخصية في نفس شخصية فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة
شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات
بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي غيرتان حاصلتان في الوجود
ولا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبار بين بهذا فضل ومن الافاضل من
اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية
الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة
الصورة الحالة التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي
انما تتصور فيه دون الصورة الحالة التي هي مثال له ضرورة ان الصورة الحالة
لازمة الحلول في النفس حسب الوجود الخارجي فيستحيل ان تكون عين الكلي
في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلام المحقق هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة

بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على
المعنى المعلوم المتميز اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما
الجزئي فلانه كما انه موجود في الخارج متصف بشخصانه وهي العوارض
اللاحقة الطبيعة الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع
وغيرهما وتلك العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية
في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس تصور ما عدا ما منه وضع الرأس فيها
والشخص من حيث هو شخص هو ما منه فلو كان الشخص امرا في الشخص
زائدا على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال في
الواحد والكثير اعرف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من
الجهة التي يقال له انه واحد او من تلك الجهة وهذا تعريف للشيء فان
الشيء بان جهة لعله انما يعلم ان الواحد معقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف
مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف على معرفة مفهوم
الواحد فتعريف الواحد به تعريف الواحد بالواحد وانه توقف الشيء على نفسه
فالصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد بالجهة
ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لا انقسام في
بعض الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون

التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم فالتقييد في هذه المقسمة يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالجنس بعد ان يراد
الولد الغير المنقسم في التعريف المذكور ثم الولد اما ان يكون ولدا
بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا ولدا بسبب اندراجهما في
جنس ولد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا ولدا
بالاندراج في نوع ولد وهو الانسان او بالمحمول كالفصل وهو كل
المعتبر من واحد الكونها موضوعين لمحمول ولد كالابيض او بالموضوع
كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع ولد وهو الانسان او بالبعد
وهو ما ليس بعد وهو يجتمع من تعاد منفصلة بعضها عن بعض كزيد او بالاصل
وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء مشابهة كالماء فان الماء من شانه
ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى
اجزاء متركبة منها ماهية كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل
واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب
لذاته والعقل والولد والنقطة والوحدة واما الكثير فهو الذي يقابل
الولد باحد هذين المعنيين والكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم تجتمع
تحت جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد
والكثير بالعدد ما يكون موجودا مجتمعا اما حالة متصلة واما هذا القيد

الفاس هذا ما ذكر في المتن في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار
ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة
او لا فان كان اشياء متعددة فلا بد وان يكون لها جهة وحدة بها
اعتبرت واحدا فجهة الوحدة اما ان تكون متقومة لتلك الاشياء او
عارضة لها او لا تكون متقومة ولا عارضة فان كانت متقومة لها
فاما ان تكون تمام ماهية لها او لا فان لم تكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء
ولا بد بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان تكون تمام الماهية
المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فان كانت
تمام الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية
المختصة بكل واحد منها فهو الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها
فتلك الوحدة العارضة اما ان تحمل لتلك الاشياء على موضوع واحد وهي هذا الاعتبار
واحد بالموضوع او موضوعة لها المحمول واحد وهي الواحد بالمحمول
وان لم تكن جهة الوحدة متقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي
بالتفاق كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة
في النسبتين وهي التدبير ليست متقومة ولا عارضة لها بل عارضة للنفس
والملك ووجه كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مغايرة لكل واحد
منهما في الوجود هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد

الاشياء متعددة فهو الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة
اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة
او يكون وهو اما ان يكون خارجيا وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق
كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالقوة
بالاتصال او يكون وهو اما ان يكون لوازمه متغايرة في الوضع وهو الواحد
بالاجتماع والمركب او غير متغايرة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم البسيط
المركب من الهيولى والصورة بنى قال ـــ هداية الاذهان الى
اقول ـــ لما كان المقابل من عوارض الكثير والمعلوم عند تصور
الكثير وانقسامه لا يبعد ان يتصور المقابل في بعض افراد الكثير ويقع
لما بينها من اللزوم البين فيتفرع الامور الثلاثة اقسام المقابل على سبيل التنزل
ويجعل له بسبب الشباهما عليه تحته ودونه اورد هذه المادة
لبيان ماهية المقابل واقسامه ودفع الاشتباه الموجب للحيرة المتعلم
ودونه فالمقابلين بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد
من جهة واحدة والشيآن بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع وبعدم
اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان يطرأ ان احدهما عليه هو بعينه يتناقض
الآخر منه لو كان ما صادقا فيه لان المقابل انما يعتبر بين الامرين اللذين
فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتوارد على الهيولى اذ لا يصدق
عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع وقد يظهر
لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم المتقابل لم يكن بين
الجوهر وعدمه تقابل اذ ليس هو موضوعا لا يتعاقبان على الموضوع فهم
صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقول
من جهة واحدة لبيان الفرق بين المتقابلين في التعريف لان المتقابلين
والبينة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد يمكن ان يبينه واحد بان
من مبينين فان ابوته لعباس الى ابنه وبنوته لعباس الى ابيه فلو لم
يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتقابلان عنه لاجتماعهما في الجملة
وعند التقييد بذلك لان فيه لا انهما لم يجتمعان الصور المذكورة من جهة
واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكر بعضهم فان الاجتماع
مغن عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان
والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك
لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما
ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين
فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع
الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فالعدمي

اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب وقد قيل وينظر اذ لا تمام انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى منتزع نفيضه كالاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين والحق في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا والاول ان كان لعدمها وجود ما محتاجا الى الموضوع القابل فذلك عدم عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا كالعمى والعلم او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الآخر عدما عن الموضوع بل عدما مطلقا وعلى التقديرين يجب ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او لاحدهما وجود بالآخر عدميا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او لاحدهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات اما على الاول والثاني فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثالث فلان العدم المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه وتقابله بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق

المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجود شيء وعدم الآخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي ما للنسبة اليه العدم اذ لولاه لما استلزم لم يتحقق التقابل فلما ثبت ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين فهما اما ضدان او مضافان على ما ذكرنا في البيان فالضدان هما المتقابلان الوجود بان الغير المضاف بان ان الذات ليس بمفتقر الى شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض والمضافان هما المتقابلان الوجود بان الذات مفتقر كل منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الاب لا يعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة اعني ان احدهما وجودي والآخر عدمه عن ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع ما قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى عدم البصر عما شانه ان يكون بصيرا والجهل عدم العلم عما شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب هما اعم ان احدهما عدم الآخر مطلقا كالموجبة والسالبة والمتقابلان بالايجاب والسلب بغير ذلك ما عدا هما من اقسام المتقابلين بان غايرهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل بنسبة بين المتقابلين والنسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين وعلى كان احد المنتسبين بالايجاب والسلب عدميا انما يتحقق في الذهن لا في الخارج فكانت النسبة اعني

النقابل انما غير متحققة الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان
كان عدم الشيء انما يكون بعد مطلقا بعد عن الموضوع والوجود
في الخارج القابل له فله تحقق ما في الخارج باعتبار الموضوع وبهذا القدر من
التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا
بحسب الاعتبار فالمعدوم المطلق في المتقدم والمتأخر احوالي المتقدم
هو ماله التقدم كما ان المتأخر هو ماله التأخر والعدم والمتأخر يتقيد بها العدم
يرفعها كالعدم بالافكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب اقسام التقدم الذي هي
الاول العدم بالزمان وهو ماله تقدم بالزمان اي كون في الزمان المتقدم بحيث
يقع عليها السلام الشيء المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد
شيء آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا
وحاصله انه الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبيعي هو كونه
كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما وجها ما على وجود
فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين ويجب ان يتوقف في تقدم المتقدم بالطبع فيكون
غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو
الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم الابكر على غيره في
الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدأ محدود له وبعده
هو ذلك الغير وهو اما المبدأ المحدود بحسب الوضع والمجعول بحسب الطبع

الطبع كتقدم الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدأ بحسب الوضع
والمجعل كتقدم الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب ان كتقدم الصف
الاول على الثاني فانه يقال ان الاول اقرب بالنسبة الى المبدأ المحدود
بالنسبة وهو المحراب المتقدم بالعلية وهو القائل الفاعلية الموجبة بالنسبة
الى معلولها وتقدمها بالعلية على حركة هو كونه علة فاعلية لحركة اليد فانها
متقدمة بالعلية على حركة القلم والقلم معا بحسب الزمان لكونها علة لها
والصحيح ان اقسام المتقدم ثابتة بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه آخر وهو
ان المتقدم اما ان يكون بحيث يتحقق عدم اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان
اولا والاول هو المتقدم بالزمان والثاني يكون المتقدم محتاجا اليه المتأخر
اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي اولا وهو الطبيعي
والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون القرب منه مفقودا وهو الرتبي او لا
وهو الشرفي وبهذا الوجه انما يتم بانضمام ان ينتزع العقل من الشيء خبر
من الخارجة المتحققة به وانما يتم على الحصر ان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض خارجي لكنه اذ هذا المتقدم ليس زمانيا والا كان للزمان
زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر وجب بانه زماني اذ المعنى
بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتأخر قبلية تنقضي عدم اجتماعهما
واجزاء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتأخر منه فيكون تقدمه زمانيا

لا كونه في الزمان المتقدم لما لزم ما ذكرتم وقبل هذا التقدم ظرفي وليس بمعبر
عن الصواب فان الحيز السابق من الزمان لكونه معدا لغيره الآخر منه متقدم
عليه طبعا قال — فصل في القديم والحادث اعلم ان القديم
يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
ويختص في البداءة الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه
وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان
والقديم بالذات يقابله الحدث بالذات وهو الذي وجوده من غيره كالمعلول
القديم بالزمان يقابله الحدث بالزمان وهو الذي يسبق عدمه وجوده
بمقدار ما بان كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فانه بعد مضي
من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود لا من موجد
ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان
قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة له لامتناع
تخلفها عنه في الازل قديم بالزمان وليست قديمة بالذات لما علمت ان القديم
بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان
لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث بالزمان
فهو مسبوق بمادة وصورة اما مادته السابقة الموجود عليه بالزمان وزمان
سابق على زمان وجوده اما الاول فلان المادة قبل وجوده عند الذاهب اذ لو لم يكن

لم يكن عدمها لذاته لكان ممتنعا لذاته لان ما يمتنع كون المعدوم عليها لذاته
وهو بعد الوجود ممكن فقطعا لامتناع كون الوجود ممتنعا فلزم الانقلاب
من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فقبل الحادث قبل وجوده
وهو وجود ان اذ لو كان عدمها لازما لكان الحادث امكان قبل وجوده فلا يكون
ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هذا بيان الملازمة واما
لان فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وقولنا الامكان للحادث
قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو كون امكان صفة سلبية فان الصفة
السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم
فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان
للحادث قبل وجوده والفارق لم يتحقق لكن الكلام حيث حمل على عدم
الفرق فيمنع الملازمة بين عدم الامكان وبين امكان صفة سلبية بسند ان عدم
الامكان ليس بمعدوم وليس كذلك بل الذي لا يتركب ان الامكان صفة
سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين
العدمين بعد وان اشتركا في الصفة السلبية فيجوز ان يكون احدهما ثبوتيا
وليس هو ما نحن فيه لان امكانه نفس ماهيته بالقياس الى الوجود
والامكان الخاص نفس ماهيته لا هو نفسها ولا هو نفسها فيجوز ان يتحقق
الصفة بتحقق الموصوف بالامكان دون الامكان الخاص وهذا الشيء لا امكانه
وامتناع تعلق الشيء بنفسه ممنوع اذ قائم بغيره قبل وجوده الحادث وذلك الغير

لا بد ان يكون مادة للحادث والا لا اتصف به الحادث عند وجوده فتبين ان المادة
الزمان مسبوق بالمادة والمراد بالزمان في هو كون الحادث الزماني مسبوقا
بالعدم فيلزم من تصور معنى الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على الامر الاول
حسب دل على سبق المادة بالزمان قال ـــ فصل في القوة والفعل
اعلم ـــ لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو ان يكون الحيوان مبدأ
الشاقة ثم نقل منه الى سببه الذي قد يكون هي الصفة التي بها يمكن ان يؤثر
وشرطه بالارادة قال الرازي وهو كونه بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
في كون الشيء مطلقا صحيحا كان او مبنيا على الحيثية ثم نقل من القدرة الى ما
بالقوة الى الفعل القدرة وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى مقابل الفعل
بمعنى الحصول وهو اشارة الى بين المتقدمين قال بعض امكان حصول القدرة مع
عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول القدرة مع عدمه يرتفع
عند حصول القدرة مع بقاء القدرة قلت الباقي هو القدرة لكن القدرة ليست
نفس الصفة فقط بل الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الغير من الفعل والترك
والاضافة زائلة عند حصول الفعل وقد تكون القدرة باقية عند حصول الفعل مثل
حصول القدرة مع عدمه فيكون امكان حصول القدرة مع عدمه لازما للقدرة
ايضا من القدرة الباقية عند حصول المؤثر به الشركة بينها وبين القوة بمعنى
القوة هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر ولم يذكر ابن سينا والغزالي
والا فعال المصادرة عن مبدأ المتغاير في قبل المبدأ المتغاير في نسبة الاجسام

انما تكون كالجنس للقدرة والا يجز ان تكون محمولة عليها بالمواطاة وليس كذلك
واما قولنا بالفارسية مبدأ التغير ليس هو المؤثرية بل ذات الموثر فان المبدأ انما يطلق
على الفاعل لا على فاعليته وبحكم استعمال لفظ القوة منقل من القدرة الى السبب
وهو نادر الاعتبار ثم منه الى مطلق اثر ثم منه الى ما به يحصل الاثر وهو الاعم
هو الذي اراده المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو
مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو
مبدأ التغير في نفسه لكن من حيث انه منقسم الى آخر باعتبار ما من
الاعتبارات كالطبيب بالقياس الى نفسه لا باعتبار انه طبيب بل باعتبار انه
مريض فالنار والاعراض المفارقة المتوجهة الى جسم عند قربها
عما يضاف فيها تكون الانار والاعراض مفارقة كاضافتها بالبرد
والبياض والاوضاع مخصوصة والملكات وسائر الاعراض الصادرة عنها يجب ان
يكون صدورها عنها في موضوعة فيما مفارقا بالجسمية المشتركة اذ لو امكن
ان يكون صدورها عنها من الجسمية المشتركة او لا عن سبب مشترك الوجود فيها
بل لاجنبي او امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الاثار
والاعراض وكذا الثاني لان حصول ما كان نارا والاعراض المفارقة بطريق الاتفاق
كما استمر كان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولان اكثرية فتبين انها صادرة عن
الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون ذلك لامر
والا فعال الصادرة عن مبدأ المفارق في قبل المبدأ المفارق نسبة الاجسام

كلها على السواء فاقتضاه نوعا من الاثر والفعل فجعل الاجسام دون غيرها يكون
مرجحا بلا مرجح وانه محال فصل في العلة والمعلول اقول علية
الشئ ما يتوقف عليه الشئ وهي ضربان الاول ما يتقوم به الماهية من حيث هي وتسمى
علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية الموجودة باجرائها ما بالوجود
الخارجي ويسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان يجب بها وجود المعلول بالفعل
بل بالقوة وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرا في
المعلول موجدا له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا يوجد اما ان يكون
المعلول انما يوجد بها وهي العلة الغائية كالغرض من اجله صنع الكوز اولا وهي الشرط
كالتهوية وجودها وانتفاء المانع وان كان قد يعبر عن الشرط بالموضوع والآلة
ثم الشرط قد يكون امرا واحدا حقيقيا ومتى حاصلة احد اجزاء العلة الفاعلية
البسيطة بحيث ان بعد عنها اثر ذلك الجزء بان ما يليه لم يؤثر البتة لا يكون مركبا وكل
ما بعد عنه اثر الجزء فهو مركب فالبعيد عنه بالبعد عنه اثر ان اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان كل بعيد عنه اثر ان فمجيئه صدورا بعد صدور ما عنه غير مجيئه صدور
الاثر عنه فالمجيئان اما ان يوجد احدهما في المصدر اولا بل يكونان خارجين
عنه فان وجد احدهما فيه لزم التركيب والا فرق بينه وبين ما صدر عن
المصدر لا بتمام مجيئه فانه مجيئه صدور بعد ما عنه غير مجيئه صدور
صدور الاثر عنه فلا يتحقق بين مجيئاته تقارن بعد ان يوجد في احدها
فان وجد في احدهما فيه لزم التركيب وان خرجا عنه كانا اثرين صادرين عن
المصدر لا بتمام مجيئاته فانه مجيئه صدور بعد ما عنه غير مجيئه صدور
الاثر عنه فلا يتحقق بين مجيئاته تقارن بعد ان يوجد في احدها
اخرى فاما ان يذهب بسلسلة المجيئات الى غير النهاية ويلزم التسلسل
او ينتهي المجيئات الى مجيئين في المصدر ويلزم التركيب وهذا هو المراد بقوله
المجيء وبعد عليه الخ المشهور وهو انا لا نسلم ان المجيئين لو خرجا عن
المصدر يلزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك لو كانا
من الوجودات الخارجية المتحققة في العلة الموجدة وليس كذلك بل هما
من ان صور الاعتبارية العقلية لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى العلة
والمقصد ايضا وبهذا اندفع ما يقال ان هذه الحجة بجميع مقدماتها تلزم ان ما بعد
عن السبب اثر اصلا اذ كل سبب ليس بمركب وكل ما بعد عنه اثر فمجيئه
صدور الاثر عنه كون نسبة بينه وبين اثر مقارنة لانه فان وجد فيه
يلزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة له وصدرت عنه لعود ما
ذكر في الحجة واما الوعد بانه بان مذهب السيد الحكيم في هذا المقام هو ان الواحد
من جهة واحدة لا يصدر عنه اثران وهذا حكم بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ
يكفي فيه ان نقول لو صدر عنه اثران لم يكن صدور احدهما عنه بمجيئه دون الآخر
ضرورة فاما ان يذهب بسلسلة المجيئات الى غير النهاية ويلزم التسلسل
او ينتهي المجيئات الى مجيئين في المصدر ويلزم التركيب وهذا هو المراد بقوله

واعترف بعضهم بالبيان قال قول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ولا توقف هذا الحكم على شيء والعلة التامة فسرت اولا وثانيا
بعلة الامور المغيرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل عليها اما التغير فلان يحكم
فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول وله بينا وله هذا
التغير اذ لا يصدق عليه جملة الامور المغيرة الجامع انها علة لا يتوقف
المعلول عليها هو قادح حينئذ واما الدليل على الحكم المذكور هو ان المعلول لو لم يجب
عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول باطل
لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ لا معنى
للوجود الا الحاصل وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم
يترجح وجوده على عدمه لافتقر ايضا الى مرجح فترجح جانب وجوده
ويخرج من القوة الى الفعل فان قيل انا لا نسلم ان علة تامة للزوم
افتقار المعلول حال الى ما هو قادح عنها مع انه قد يطلق النقيض على
العدم الذي هو نفيض المطلق فنقيض العلة هو وجوب وجود المعلول عند وجود
علته التامة وهذا الوجوب للمعلول لانا نتكلم في امكانه بالنظر فالمعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته مجردة وقطعنا
النظر عن علته التامة لم يجب لها بذلك الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها هذا
الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا

ان هذا قال — هذا يدل على كون الشيء موجودا اعم — من ان يكون
العامي ان المعلول بعد ما وجد عن علته لا يحتاج في بقائه الى ما يكون
من قضاء علته الموجدة له فقاوه بل يبقى موجودا بعد قضاء العلة واذكر
ان هم لا يحتاج يقول عن المعقول بانه لو جاز العدم على الباري لما صح عنه
وجوب العالم وسبب توهم هذا ما بنا ما بعد من بقاء البناء بعد زوال
وجوب البناء فالمصنف اورد هذه الهداية لان انه هذا الوهم وبيانه
ان كون الشيء موجودا لا يقتضي تأثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن العدم
بذاته ذات افاضة الوجود فاما ان يكون هذا ان فاضة في حالة وجود الشيء
المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاول خبر لان باطلا
لاستلزامها اجتماع الوجود والعدم فتعين الثاني وهو ان افاضة العلة
الوجود في حالة وجود المعلول اقتضت لزوم وجود المعلول لانا في تأثير العلة فيه بل
شيء ان العلة مؤثرة في المعلول حال وجوده فيبطل ما توهم من جواز بقاء
المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة
في المعلول حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في
المعلول حالة وجوده بقي قبل بقي ان يكون افاضة العلة وجود
المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او في حالتي الوجود والعدم
تحصيل الحاصل وهو حق قلنا لانسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم لو كان

التوهم

لو كان معنى افادة الوجود في حالة وجوده تحصيله وليس كذلك بل معناها
ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة
الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة لا وجود لا نسلم
تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس جعلا للبناء بل انما هو جعلة لحركة اليد
البناء واقتضاء بعض اجزاء البناء بعضها بعد البناء وعلة وجود البناء
واستمراره هي وجود الاجزاء بعضها بعضها وحفظ النسب بينها المانعة
من انفعال ما انفعل وذهاب ما ذهب فبقاء البناء فحسب مادة الوهم ضلالا
مثابة حال نعم في الجوهر هو العرض اصول كل موجود
يختص بوجود آخر ويسمى فيه سريانا بوجه جاز ان يوجد في الموضوع فاختصاصه
بهذا يسمى حلولا وبهذا الوجود الاول السارية حالا والشيء السراية فيه محلا
والا يوجد ليس يغتفر لهذا الى آخره اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر كان ثبت
لهذا الى آخره كنسبة الى ثابت محلولا لهذا الى آخره دون ثالث يكون
منه جنبا بلا مرجح فاما ان يكون المغتفر هو المحل او المحل وعلى
الاول يسمى المحل موجدا والحال صورة وعلى الثاني بالعكس موضوعا للحال
والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف والحق ان افتقار الحال من لوازم معنى الحلول
لان الحال يغتفر الغنى عن المحل فالحال يغتفر بالعروض وصدق الغنى
على هذا النظر الا فتقار اما ان يكون من الطرفين وهما يكونان صورة ما من طرف المحل

الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان امتناع السريان في
معدوم المحل يجوز ان لا يجري في الغير السارية حتى ان يكون متصفة بالحلول
كالسطح والخط والنقطة فالاول اي امتناع حلول الجوهر ما هيته اذا وجدت في
الا عراض انما يكون اذا تعهدت هذا فنقول الجوهر ما هيته اذا وجدت في
الا عيان كانت لا في موضوع اي ما هيته مغايرة للوجود مثاله الجسم
بالوجود العيني فاذا انضم غيره بالجسم في انضمامه به مفتقرا الى الموضوع
فالوجود لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ما هيته بل الوجود وانما
العرض هو الوجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج
في وجوده الى جسم يحله ويقوم به واعترض على هذا التعريف بانا نعلم بداهة
العقلية المتزعة من الجواهر فانه بالنفس مغايرة لها في وجوداتها فيكون
عرضا لافتقاره في الوجود الى الموضوع وبهذا النفس كما نعلم وجدانا ان الصور العقلية
للجواهر جواهر مطابقة لاشياء لها الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية
هذه الصورة واذا عارض هذا الجواب بان الصورة اذا وجدت في الاذهان
كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع
على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لا يوجب ثبوت الاخص فهي
بهذا الجواب تقرر اذ الصورة العقلية للجوهر جوهر مغايرة لها بالنفس وجودها
في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم بالموجود

في الخارج

في الخارج موجودة في الخارج فيكون لكل الصورة قائمة بالموضوع في الوجود
الخارجي فلا تكون جواهر فقط بل الجواهر لها الصورة مطلق
على الصورة العقلية القائمة في النفس وعلى العقل المجرد عن المواد الذي هو الشيء
عند النفس بواسطة الصورة الحاصلة بها فالصورة العقلية الموجودة بالفعل
الاولى ليست بموجودة بل هي عرض موضوعها النفس لوجودها في الخارج قائمة
بالنفس واما التي تكون عليها بالقوة فهو مطابق للاشخاص الخارجية في الانواع
فانها هو بالقوة اشياء واذا وجدت في الاعيان في الاشخاص الخارجية فانها
موضوع فتكون جواهر الا محالة ثم الجوهر امكان يكون محلا بالذات او لا فان
كان فالحال يسمى والمحال صورة وان لم يكن محلا وبالجملة فان يكون مركبا
منها او هو الجسم او لا وهو الجوهر الغاسق وهو الذي يتعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف
فهو النفس والا فهو العقل والمجرد ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة لوجوه ان
جنسها اما ان كان منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة
لانها تفعل الماهية البسيطة وان مثل ما يفعل الماهية البسيطة مركبا اما العقل
فظاهر واما الكرة فلان ما يفعل البسيط الواقع مركبا لكان منفعلا فينقسم
البسيط الذاتية بالقوة وهذا محال هذا ان لم يكن الاسرياني موجدا للكرة
على ما ذهب اليه المشائي لكن المتعين بأباه لان الفاعل اعم من ان يكون على سبيل
الاسرياني او غيره على ما علل وايضا تركب النفس في الغاسق الجنس والفصل لكونها
في الخارج موجودة فيكون لها الصورة فتكون جسما بالقوة والكرة
في العقل مثلا الجنس والفصل تركيبها في الخارج من المادة والصورة فتكون
تركيب النفس في الخارج من المادة والصورة فتكون جسما بالقوة لانقسام بالقوة
واما العرض فقسمة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والفعل
والانفعال والملك فانه لا يقبل القسمة بالذات بل بالعرض اما الكم فهو عرض يقبل
القسمة لذاته وهو مقدار ما يتجزأ بالذات او بالقوة المشتركة
محلا كالمتصل الذي يتجزأ بالفعل بواسطة الحدود الحالة فيه وكالمنفصل الذي يتجزأ بالفعل بواسطة
العدد الذي هو الكثرة او بواسطة الحدود الحالة فيه والكم الذي يتجزأ بالقوة بواسطة
الخارج الذي هو بواسطة حالة فيه وهو الكم المتصل القار الذات الذي لا يجتمع
اجزاؤه في الوجود وهو اما ان يكون قارا بالذات او لا فان كان قارا بالذات
فهو الذي له في نفسه ماهية لا يشاركه فيها غيره وهو الذي يسمى
الكم فقط متفقة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا والاول
لم يقال الكم هو العرض الذي يقبل القسمة لذاته او الكم اما متصل
او منفصل
لان جزءا ما ان يشترك في حد واحد ويكون كل منها جزءا بالقوة وهو
المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل ما قار الذات يجتمع اجزاؤه في الوجود
وهو اما قار واما غير قار والقار اما ان يقبل القسمة او لا والاول
وهو المقدار والقسم اما الخط والسطح والتخين وهو الجسم التعليمي او غير قار الذات
وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله اعتبار غير متناهية لان كل واحد
الاعداد اجزاء الكثرة بالقوة وهو مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة
والعرض والهيئة متقاربان والمفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض

في موضوعه والمحمول في موضوعه اما في شئ اي قابل في شئ لا ينقسم قسمة والقابل
قوله بهيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شئ للاحتراز عن الهيئة الغير القارة
كالحركة والزمان وقوله لا ينقسم قسمة يخرج الكم والنسبة يخرج الاعراض النسبية
واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوضع والنقطة فانه صادق عليهما
مع انهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما تحت شئ من اقسامه الاربعة واجيب
النقطة فلا نقض بكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوضع فالنقض
وارد الا ان يلتزم كونها من الكيفيات ويجعل الانحصار الكيف في الاقسام
الاربعة المذكورة اذا دل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام والكيف ينقسم
اقساما اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة
بالكميات والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيف اما ان يكون بحيث
لا يوجد الشئ الا بواسطة الكيفية او لا يكون كذلك والاول هو
اما ان يكون مدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي المحسوسة اول وهي
اما ان يكون مختصة بذوات النفوس وهي النفسانية او لا وبعضهم يحكم بالاستغراء
في الاستقراء وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كالملاءة
العسر وملوحة ماء البحر وسهولة انفعالات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة
الوجل وسهولة انفعالات وكانهم جعلوا الكيفيات المحسوسة بال انفعالات
لكونها اسبابا للانفعالات الحواس وان كانت الراسخة منها راسخة اذا

اقوى من غيرها في كونها انفعالا بهذا المعنى مختصة باسم الانفعاليه بزيادة باء
النسبة للتاكيد والتاء لغة على قياس العرب لشدة بعد الحمرة فزال عنها اسم الانفعال
الذي كان مشتركا لها في اول الوضع وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما
الكيفيات النفسانية فهي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها
ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وسميت حالات واما الكيفيات
المختصة بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاشكال
والاوضاع او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية
فاما ان يكون استعدادا نحو الضعف كالمرض والمرض ضعف او نحو القوة
او نحو الاعتدال كالصلابة والصحة وسميت قوة واما الاين فهو حالة
تعرض الشئ بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض الشئ بسبب كونه
في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اذا وقعت
جازت حالة نسبية بحيث لا يعقل احدهما الا مع الاخر كالابوة والبنوة
فان تولد صوان من تفعة صح ان تعرض نفعه نسبة بينها بواسطتها تعرض
لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة والاخر اخرى وهي البنوة والانفعال
بينهما في المنفعل واما الكل وهي حالة تعرض الشئ بسبب ما يحيط به ويشتمل باشتماله
كالتعمم فانه حالة تعرض الشخص بسبب احاطة العمامة برأسه والكاسي فانه حالة
عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة الشئ بسبب نسبة
اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود

فان كان منها بهيئة عارضة للشخص بسبب هيئة اعتقادية بعضها لبعض والى
الامور الخارجة عنه واما العقل فهو العارضة للموجود في غيره بسبب التأثير
او كالقابلية العاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا لعرض ذي الهيئة
العارضة للفاعل التي بهيئة للفعل فانها ايضا بهيئات عارضة للموجود بسبب التأثير
لكن الاول بواسطة الفعل وهذا لا لعقل ما دام يبقى الشيء الى موجود هذا
القيد فانه الهيئة العارضة للشيء بسبب القابلية له اولا واعلم ان نعم فهو
الهيئة الحاصلة للشيء فرعه بسبب القابلية الحاصلة للمنفعل ما دام
منفعلا واعلم ان ههنا نسبا وهيئات عارضة للعقل النسب مفصولة الجسم في
المكان مغايرة بينه وبين المكان بما هو ذو الجسم بهيئة وهكذا في البواقي فالارض
النسبة اينما هي المكان النسب اينما هي الهيئات العارضة بسبب اضطرت عنها
في ذكر الصنف جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب اينما النسب نفسها والفرق
بخلاف ذكره والتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام اطنابا يغفر عن تقاصيه
هذا المختصر **قال الفرد الثاني** في العلم بالصانع **اقول** لما فرغ عن
العين الاول المشتمل على ما الزم ابراده حيثه من مباحث ان موجود العالم
حادث الشروع في العين الثاني الذي رتبته فيما يتعلق بالصانع وصفاته من
المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو
الموجود الذي اذا اعتبر مع شيء هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي
يمتنع عدمه اعتبارا عالبس له من غيره بل من نفس ذاته والبرهان عليه انه ان لم

ان لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه محال واستحالة اللازم
يوجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ويجب
وجوده بيان الملازمة ان كل حادث عند يوجد لم يوجد الواجب لذاته
لكان الموجودات باسرها جملة ممكنة من حيث هي كذلك ولكل ممكن معلول
فيكون للجملة علة فعلة لا بد ان كل منها ايضا ممكنة معلولة فتحتاج الى علة موجدة
كما ان علة الموجدة لكل واحد منها اذ لو لم يكن علة الكل واحدا بل احاد
فاما ان لا يكون علة الشيء منها او يكون علة لبعضها دون بعض وكلا هما محال
اما الاول فلانا لو لم نكن علة الشيء منها لا يكون حاصلا لكل منها بل حاصل
بدونها فيكون حاصل الجملة بدونها اذ الجملة من حيث مجموع الاحاد لا غير
تكون علة الجملة وقد فرضنا انها ليست كذلك واما الثاني فلانا لو كانت علة
لبعض الاحاد دون بعض لم يكن من باب ايراد علة للجملة بل ايراد علة البعض
الذي فرضه هذا ايضا خلاف الفرض فاذا ثبت ان علة الجملة علة الكل من الاحاد
فلو كانت علة الجملة جميع احادها او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه اما على
تقدير كونها علة الجميع فلان بعض الاحاد لو كان علة الكل من
الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت ان علة
الجملة ان كانت جميع الاحاد وبعضها يلزم كون الشيء علة لنفسه وهو محال
البطلان فثبت بطلان الخلف فلا يكون علة الجملة جميع احادها ولا بعضها

فيكون خارجة عنها وليس لاحد ان يقول انا نسلم المقدمة بان علة الحاجة
خارجة عنا بشكل المقدمات والانظار بناقي ما ادعياه من بداهتها انا
نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا انها اولية وانما يلزم
المذكور والا فنسبة الموثرة متساوية بناء على ضرورية واما يكون ممتنعا فالزم
كان حصولها ممتنعا بطريق العكس على مجموع الممكنين وليس كذلك فان هذه المقدمة
لكونها فطرية الناس لا يتجاوزون في تحصيل انها سواء الشيخ ابا علي الرئيس او من
يعرف ذلك يجوز ان الاصل اذا قد ثبت ان علة وجود الممكن غير الوجود فان الممكن باسره
خارجة عنها والخارج عن حيز الوجود فان الممكن لا بد ان يكون واجبا فيلزم
وجود الواجب على تقدير عدمه وهو حق فثبت ان عدم الحق على تقدير عدم الواجب
وبهذا يحصل العلم بما ذكرناه قال الفصل الثاني في ان وجود الواجب نفس حقيقته
اعلم ان وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود الخاص الذي
جائز وبرهانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته فان اما جزء او عارضا
والثاني باطل بتقسيمه اما الاول فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير
لم يكن متعلقا بالواجب فلا يكون وجود الواجب وجودا واما باطل فلانه
لو كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه حق وان كان عارضا فكل ما هو عارض موثر
الا للعدم وكل موثر ممكن فكون الواجب ممكنا وكل ممكن فله موثر فوجود الواجب
له موثر فذلك الموثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته اما من متفصل عن ذاته
والكل باطل اما الاول فلان الموثر متقدم بالوجود على اثره والاثر لا يوجد الا

الا بعد ان يثبر الذي هو فاقد الوجود وانما لا يكون الا بعد وجود المغير
الذي هو الموثر فالموثر متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذلك
الواجب موثرا في وجود كان الواجب متقدما بالوجود على وجوده
فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني فلان الموثر في الوجود
لو كان صفة لغيره من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود
والخارج مقدم بالوجود على كل الصفة فيكون متقدما على الوجود على الوجود
كان الاول واما ان الثالث فلانا نستدل ايضا على ان الواجب في وجوده الاثر المتفصل
وبان هذا امكان الواجب وهو حق واذا ثبت ان وجود الواجب لم يكن نفس
حقيقته كان اما جزءا او عارضا وقد بطلا فثبت ان الوجود نفس حقيقته
ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال الفصل الثالث في وحدته
الوجود واعلم ان المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجود نفس
ذات الواجب وثانيهما ان نفسه نفس وجوده اما الاول فلان قد بينا انه لو كان وجود
الوجود لوجد ذات الواجب نفسه فانه لو كان زائدا عليها عارضا لها لامتنع جزء الممتنع
التركيب فيفتقر الى موجد وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات فلو كان
معلولا لامر متفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا بالغير وانه حق فيلزم
الدور بوجوب الوجود على وجه صحيح لان الموثر ما لم يجب وجوده لم يجب
وجود الاثر فذلك الوجوب لتعديه وجب بالذات اذ لو كان وجوبا بالغير

لكان مثل هذا الغير فيكون الواجب ممكنا وهو خلف واجبا بالغير فيكون ممكنا بالذات
وهو ترجيح للوجوب المتعدم ان كان غيره الكل لزم تقدم الشئ على نفسه
وان كان غيره بتسلسل الكلام على نهج سلسلة الوجوبات الى غير النهاية
فيلزم الدور او التسلسل وجوب وجوده هو عين الذات فيلزم الدور او التسلسل
فلان تغير الواجب ان لم يكن نفس ذاته لكان زايدا على الذات على ما مضى بيانها
ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتغير
على معلوله قبلا يجب تغيرها قبل تغيته فالمتقدم ان كان غيره لزم تقدم
الشئ على نفسه وان كان غيره بعود الدور بعينه فما سلك في بيان التغاير الى
النهاية وهو ترجيح او يتنهي الى ما تغير هو نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض
المحققات مطعنة في بيان هذين المطلوبين لوضوحهما عند من له ادنى فطنة
فلا نتعرض لذكرها

الفصل الثاني في وجوب الوجود

لو كان في الخارج موجود غير واجب الوجود لذاته لاشترك في وجوب الوجود
وامتاز كل منهما عن الآخر بشئ اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين
اشتركا في معنى من المعاني فلا بد لكل منهما من امر ما حتى يغاير الآخر بكونه اثنين
اذ لا امتياز بدون لوازم الاثنينية وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقة او جزء الحقيقة وكلا هما
باطلان اما الاول فلان ما به الامتياز لكل منهما امر مركب مما به الاشتراك وما به الامتياز

الامتياز يفتقر الى افتقار جزء الممكن الى امكانه وهو خلاف المفروض والعرض
على هذا تأثير ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وان تم لزم
ان لا يكن ما به الامتياز عارضا وهو محال واجب عشر بان ما به الامتياز ان كان
عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءها
منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان
ما به الامتياز عارضا والعارض للغير المختص هو الغير فيكون غير الواجب عارضا
لذاته وهو خلاف المفروض ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم التركيب وهذا
واما ان ثبت فقد تغير بطلانه والجواب ليس بسديد اما اولا فلان كلام على السند على
ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مستلزم على السند الذي عليه المعتمد لان ما به الامتياز لكل
يكون تمام الحقيقة يجب كونه موجودا اذ لو لم يكن موجودا على هذا التقدير لكان عارضا
لا محالة والعارض للغير هو الغير فيلزم كون الغير عارضا في العارضات مندرج
وقد تكرر في كلام هذا القائل ان الواجب ليس نوعا مخترعا في شخصه وهذا ايضا ليس بسديد
وان كان شائعا معتادا اجاب عن هذا بعض المتأخرين بان الاشتراك الصحيح لو كان للواجب ما به تنوعه
وذلك باطل عند هم حتى ان تغير الواجب ليس عارضا له بل هو نفس ذاته

الفصل الثالث في ان الواجب لذاته واجب الوجود لذاته

واجب من جميع جهاته اي يجب حصول ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة
غير حالة تفرض حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكون ذاته في حصوله وكل
ما يكون ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول
اما الصفوف فلان ذاته لو لم يكن في حصول الصفات بأسرها لكان حصول شئ من تلك
الصفات من غير ذاته فهي ان يكون حصول كل الغير اي وجوده غير ما لحصول تلك الصفة وغيره

من خامس شبح كتب الغرض من اول الفقرة حاله حصل في الواجب لذاته لا يتأتى كما
اجعلت الواجب لذاته اثباتا كما في الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى
واحدا نوعيا معقولا على وجه الواجب ووجود الممكنات بالنسبة اذ قد يقال ان شائع
على اشياء وذلك لانه نوعا مشاركا في الوجود بهذا المعنى والوجود من حيث هو هو اما
ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد والعروض بما اول يجب له ذلك
واقسام الثاني باسرها باطلة اما الاول فلان ما له تجرد وجوده للممكن وكون الوجود
نفس حقيقته وهو حق لان تعقل ماهية الممكن كالسبع وشك في وجوده فلو كان وجوده
نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد حاصلا ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما
فلان مسئلة المعدوم في وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلان ما له كون
من التجرد والكثرة ممكنا معقولا الماهية فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذاتا وما
افتقاره من ذات الواجب كما مر فيها له من الصفات هذا خلف بل هو مفتقر اليه
من وجه اخر هو ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكن انا نتعقل السبع مع الشك
في الجناية وجوده اثباته للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان اللازم
منه نقض المقدمة الكلية المحكمة بان وجود الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي
كاف في النقض فلم يحصل المقصود اثبات ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات
في الوجود وهذا انما يتم ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات بالمثال الجزئي ولا يفيد
هذه الكلية قلت المقصود ان الوجود ليس معقولا بالنوع على وجه الواجب ووجود
الممكنات واذا ثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود معقولا بالنوع
على وجه الواجب ووجوده لتلك الممكنات وكان الوجود الكائن من حيث هي هي مجردا
لزم ان يكون وجود تلك الممكنات باسرها مجردة. وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارضة

عارضة كما في الجسم الكامل وفي نفيها اثبات تحيزه لعدم القائل بالفصل بين التجرد واللاتجرد
من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة واما بالزام ذلك لمن قال بتجرد وجود ما وليس
كذلك على ما هو معلوم واجيب عنه بان الممكن معقول الماهية وجودها كان او عدما
عدما غايته ما في الباب ان الممكن في العدمي لا يلزم ان يكون له وجود به يمتاز في العلم
العدمية فلو وجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان ممكنا فيكون افتقار الواجب في تجرده
الى العلة العدمية وهو حق لان تعقل ما ذكر من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد
معقول من وجود الواجب فانا نتعقل الواجب ونشك في وجوده والمناقشة في
اثبات وجوده الى البرهان ولو سلم ان اللزوم بوجود بين تعقل الماهيتين الا برهان
في اثباته وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة فانا نتعقل وصفا
ولازما من لوازمه ثم نستدل بالبرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل
حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقل ماهيته
لعدم ما يدل على وجوده وهذا يستلزم ورود النقض على الوجه الذي لم يذكر في هذه المسئلة
فانه يجب الحكم ابتداء او غايته وكون الوجود ليس معقولا بالنوع المدعى على وجه
الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب يخالف بالحقيقة
لوجود الممكنات ومخالفة الوجود ما من الممكن الوجود انما هو معقول عليا بالنظر
ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود لا ماهية له وله عدد اله برهنة واما ان الوجود
والعدم بالنسبة الى كل ممكن بديهة فلان الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الوجود
البشرية ووجود تلك الماهيات عارض معروض بها العارضة بها الماهية
لما يذكر ان الخلق وكون شيء مخلوقا هذا هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين
ومن الخالقة المعتزلة فانهم ذاهبون الى ان شيئا ما ليس بمخلوق ولا مخلوق ليس بجائز الخلق

قال فصل في ان الواجب عالم بذاته اعلم اولا ان العلم بالشيء اما ان يكون بمعنى واحد وهو ان يحصل صفته عند المدرك او بمعنيين وهو ان يحصل عنده صفته الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال مطابق لها والاول فيما ادركه الانسان اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا الشيء ليس بحصول ماهيته خارجا عنا والا لما كان الشيء الواحد في حالة واحدة مدركا لنا بجميع الادراكات المتضادة وهو محال بل حصول صورة الشيء عندنا فعلا وبسببها على حضورها ولما كان الشيء قائما بذاته فان الشخص الجالس بحضرة بحر او بالشام صورة في الباه الجليدية اذا ما استرجع حضور ذلك الشخص عند الحافظة وبتخيل ذاتها بعد غيبة الشخص صورة بالمخيلة المغايرة بالعوارض الادية بحصول ما في الحس المشترك عند القائه اليها ويفعل ذات حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية في النفس وبسببها على انطباعها وتمايز بين الكل جلي هنا ان الاول هو حصول مجرد عن المادة ولواحقها مدركا بذاته لان كل مجرد حاضر عند مدرك بالذات كما سبق بيانه في الفصل السابق اذ الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته ذاته المدركة بالذات فيكون مدركا بذاته فالواجب ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات واما كان الحقيقة المجردة حاصلة له اذ ليس حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له فان حقيقة كل شيء هي ما به الشيء هو فلو لم يحصل الشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء هو وذاك الشيء بدونها فلم يكن ذلك الشيء حقيقته هذا خلف واذا ثبت هذا فنقول ولما الواجب عالم بذاته لانه مجرد عن المادة واذا لم يكن ما به بالقوة جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره في وجوده الى افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني بها والى جزئه وكل مفتقر ممكن فلو لم يكن الواجب لذاته ممكنا وهو محال فهو مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته فينتج ان الواجب عالم بذاته وهو المطلوب

قال هذا في تعقل الشيء لذاته اما اولا فلان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك وقد كان هذا معنى الشيء بعينه فمن يعترض بان تعقل الواجب لذاته اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة يقتضي تكاثر المتضايفين ويلزم منه ان يكون المعقول غير العاقل فيلزم تعقل الشيء لذاته تعقل غيره فباطل ما ذكرتموه في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته وقد مر الجواب عنه في الفصل السابق وتقريره ان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حصول الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب ان كل ما يصدق عليه انه عالم فقد يتعقل الشيء ذاته فان من جملة حقيقة حقيقة مغايرة له وهي حقيقة الغير المغايرة له اعني كل ما صدق عليه انه غير له الناس تعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان كل شخص يقتضي ان يصدق عليه انه غير نفسه وذلك باطل بالبداهة فلا اقتضاء لتعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول فقوله ان تعقل الشيء ذاته اذ لا اضافة لا يقتضي تغاير المتضايفين فيجب ان يقال ان من شأنه ان يتعقل الشيء ذاته اذ لا اضافة لا يقتضي تغاير المتضايفين بحسب الذات والحقيقة بل تغاير ما به هو وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء اذا تعقل ذاته فان من شأنه العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شأنه المعقولية فاذا تعقل ذاته فهو فيه بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول وهو المراد بالتغاير بالكلية وانتفى المقصد

قال فصل في ان الواجب عالم بذاته اما اولا فلان الواجب لذاته عالم بالكلي فيكون واجبا لذاته عالم بجميع الاشياء المعقولة والبرهان على الاول ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بما هو معقول له فالواجب لذاته عالم

بسائر المعقولات فان الواجب لذاته عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها
في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد حيث لم يكن معقولا وهذا اذا
بلغ المجرد حد كونه معقولا فان المانع من المعقولية هو العلايق المادية الحائلة بين العقل
الذي هو المعقول عند المجرد والمجرد يعرى عن كل العلايق والنقض بان الواجب لذاته
ممتنع التعقل مع كونه مجردا تبين واندفع فان اضطرب تعقل الواجب بعوان العقل
البشري لعصوره عن دركه لا يمكننا ان نتعقل حقيقة الواجب ذاته بنا في امثال معقولاتنا
في نفسها وكل ما يمكن ان يتعقل فانه يمكن ان يتعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا
ايضا قد اندفع مما فاتح بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يتعقل مع سائر المعقولات يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات في العقل لان العقل هو حصول صورة الشيء عند العقل
فتعقل المجرد مع المعقولات حصولها عنده وهذا معنى مقارنتها اياه في العقل وكل
ما يمكن ان يقارنه المعقولات في العقل يمكن ان يقارنها في الخارج اذ لو صح المقارنة في
العقل دون الخارج لزم تخصيص مقارنتها على حصولها عند العقل الذي هو
المقارنة لكن المقارنة مستندة فقط على صحتها قبل ورود مقارنة المعقول المجرد في الخارج
هو نفسه اما فكل مجرد فانه يتعقل سائر المعقولات وكل ما يمكن حصوله المجرد فهو يجب
الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله بالقوة لزم كونه مادة فان كون الشيء
بالقوة من حيث كون ذلك الشيء مادة يناقض كون المجرد عاما بسائر المعقولات وهو الكبرى
ولو جعلنا الكبرى هكذا وكل مجرد يمكن ان يعلم سائر المعقولات الا وقتا بعد وقت وكل ما يمكن
للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة منتظرة وقد بينت بطلانه لزم منه
المحال كما سقط عنا في هذه الحجة بصورتها اثبات العناية الغائية كل ما يمكن للمجرد فهو واجب
الحصول له وقد تبين كل من هذا ما في كلام المحقق الشريف وان منظر الفكر عاد

قال فيل اعلم — هذه معارضة اورد ها على الحجة المذكورة في هذا الفصل
وقد وجهها ان نقول ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات
كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا وقابلا
للصورة الحاصلة من الشيء في ذاته وان لزم ايضا ان يكون فاعلا وقابلا فلان
الصورة اذا حصلت في ذاته ممكنة الافتقار اما الى ما يقوم به فيفتقر الى موثر فيها
فذلك الموثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى الغير
وهو باطل فتعين ان يكون الموثر فيها هو الذات واما الزوم كونه قابلا فلان
العالم لابد وان يكون قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان ان يقال فلان
القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران لتعقل كل منهما بدون
الآخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال
واجاب عن هذه المعارضة بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستفيدا من الغير
وفاعلا لها او معنى كونه مستفيدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة ومعنى
كونه فاعلا لها انه متمكن عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع هذين المعنيين
واما انهما معنيان متغايران لزم ان يلزم من حصولها للواجب التركيب في ذاته قلنا
اذا التركيب انما يلزم ان لو كانا موجودين والمذكور ليس كذلك بل هما امران عارضان
لها بالقياس الى الصورة وذا غير مستبعد فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان
يعرضان لذات الواجب بالقياس الى معلوماته المقدورة له ثم ان المحقق حال في هذه
المسالة الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان العالم الباري تعالى بالاشياء صفة قائمة
بذاته ذات اضافة الى الاشياء المعلومة وذهب الى ان العلم بالاشياء انما هو انتقاش صورها
في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة وردّ مذهب المتكلمين واعتراضه عليه

ان علم الواجب بنفسه تعالى انه ربما يعارضه على انكشاف بعض لزوم كون الواجب فاعلا
وقابلا لعلة فعله في العلم على ذلك الوجه بالحقيقة وذكر لان من جعل العلم نفس المعلوم
فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام لا غير فكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا
الرد انما يتوجه عليهم ان لو اختص العلم في الارتسام والحال انه يعمه ويقع عليه العلم هو
ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة مثلها
او في آلة فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء العام فالفصل
في ان الواجب عالم بالبرهان اصول فلسفية لعلم ان تشخيص الحق في هذا المقام يتوقف
تمهيد مقدمات الاولى ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علة لها مع جميع صفاتها و
آثارها اللازمة والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول اذ هو
مدرك بالذات في هذه الاشياء من شأنها ان تكون مدركة فكل حصول علم وكل ما
لكان له حاصلا منتفيا الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة التي يجب العلم بالمعلول
لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجوداتها معلولها وذا يقتضي
حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم متغير
المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بعين ان المعلوم الجزئي الحادث حال
عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم
بانه موجود وعند طرو ان العدم عليه يزول العلم بالوجود ويحصل العلم بان العدم
عليه وهذا هو العلم على الوجه الجزئي لمطابقته الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير
المعلوم وهو علم مضاف عن الزمان حاصل عن العلم بالسبب وذكر المعلوم وهو العلم
على الوجه الكلي الشامل لعدم تغيره بالموت الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول
علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان يعلم قبل

قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع
وبعد ما انقضى يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بانه انقضى آنا وهذا العلم زمانا
لاحاطة الزمان به حيث لا يوجد آن في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف
العين الحاصل من العلم بالسبب كما اذا علمت بحاذاة الشمس والحساب موقوت الزمان
الواقع بين الكسوفين فيعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان فيعين
ان الكسوف الاول المعلوم بالغابة الى بعض الشوابع المعلومة مثل ان يعلم انه وقع
في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف المعلوم وقوعه في ساعة
كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني فيعلم انه في اي ساعة من
اي يوم من اي شهر من سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر قبل الكسوف وبعده
وبعد الانتقال من الاستقبال الى الحضور ومن الحضور الى الانقضاء آنا فآنا على ان الزمان
لا يمكن كونه محيطا بالزمان بان يكون هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان المحيط به
الازل الا بالتأمل وقبل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بجذب
لم يكن حاصلا له كما في امر الكسوف فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان
بجدوثه فكان زمانيته حدوثه وفي بعض اقوال المحققين وهو توضيح مشكل بالاذعان الاتباع
نفاذ به على ان يجب ذاته واذ قد تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود
لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات
فلانه عالم بذاته على ما بان كما في المقدمة الاولى وكل ما يلزم عليه يجعل له اما ذكرنا
في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول اما علما بها علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا
الى ان ينتهي الى آخر المعلولات الغير المتناهية في المعلول ويسري علمه الى الحوادث الغير المتناهية
في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات الغير المتناهية والحاصل ان الازل لا

واما ان علة بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان
المعلوم ثانيا ان الجزئي يوجد غير معدوم والعكس ذكرناه في المقدمة الثالثة
من تغيير الوجه الجزئي فيحصل في ذهنه صور تان عقليتان متقابلتان بحيث ان
احدهما عند طرو الثانية يحكم العقل فيها بعدم الاولى فيكون علمه بالجزئيات على الوجه
الكلي لصون علمه عن التغير المحال عند الشيخ ان حسبما قرناه في المقدمة الثالثة وهذا الوجه
من البيان لا كاف في هذا المطلب لكن المصنف قد علله بان قال بدركه على الوجه الكلي مشكل
ان بدرك من الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد كذا كوكب معين كذا درجة من
درجه كذا دقيقة كذا من الشمس او من
البروج الشمالية بصفة كونه في مقدمة الراس وهكذا كل الى يحصر جميع العوارض اللاحقة
للكسوف وهذا لا ندرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يتحقق على غير ترتيب لم يكن الحاصل
في حق احد من ادراك الجزئيات سوى ما لم يكن تام لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولزم
من عدم الزيادة ان لا معلوم الله تعالى من الجزئيات معين بل كلية ليس الا وهذا تقريب بانه لا يعلم
الجزئيات وهذا خلاف مذهبهم دون في هذه الزيادة استدلال ابقاء وهذا باد فوله
وهذا العلم غير كاف الى آخره لعدم انتقاء للط اليه قال فصل في ان علمه الوجود
مريد لا صادر عنه اورد في هذا الفصل مطلوبين احدهما ان علمه الوجود مريد لا صادر
يعني ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه من بد قبل
كل ما يصدر عنه وتوعلم به ويصدر عنه لانه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد
وان يكون خيرا لكونه منشا للفيضان الخير وغير منافي لما هيته كل الصادر عنه لا بد منه
والا لزم ان يكون منافيا لكل ما هو معلوم له وهو خير غير منافي لما هيته فتابع عنه
كما له المفيض لعنقيانه فهو مريد له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا بارادته وهو

حيثيات وكل بسيط شأنه هذا لا يصدر عنه الا واحد فما صدر عنه بلا واسطة معلول
واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اول لا يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فما
ان يكون صادرا عنه فانا بينا او يحل في الاول فان قيل بل هو اذا قام بنفسه انى يهوله الجوهر لا العرض
وكذا يقال لان المحل الذي هو المبدأ الاول كيف قام به علاوة على هذا العرض وانه مبرأ عن
كان غيره فكان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كل معلول له اما بواسطة او
بلا واسطة فان كان العرض معلولا له صادرا عنه بلا واسطة لزم صدور الاثر عن
من المبدأ الاول واحد مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر عنه بلا واسطة الاول هو الجسم
فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك وان كان هو العرض
لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول
الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا
لا جائز ان يكون هيولى اذ لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى
على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تقوم بالفعل
الا بالصورة فلا تتقدم عليها ولا يكون صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالعلية
على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالعلية لكن الصورة لا تتقدم
على الهيولى لما تبين ان الصورة شركة فاعلى الهيولى ولا يكون جسما لان الجسم مركب من الهيولى
والصورة فلو كان الصادر عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر عنه
بلا واسطة كرة العرش من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا
بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هذا خلف واحد
وايضا مع الاثنين يلزم ما ذكرنا في العنصرين الا وان يكون الصادر منها الا بعينه
خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا يكون نفسا اذ لو كان نفسا كانت

لكانت النفس فاعلة فقط وجسما وذا بطلت الاقسام الاربعة فيتعين القسم
الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب فصل فاذا ثبت ان
العقل الاول ثابت وجب العقل في الفصل السابق حاصل فمن هذا الفصل نريد ان نثبت ان النفس
وغيرها كذلك لا بد من مبدأ قريب يوجد فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما
ان يكون هو الواجب لذاته او فاعلا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الآخر من اقسام
اما ان لا يكون فلان المعلول الصادر عن الواجب لذاته ليس بجسم واما انه ليس
في النفس لو كان فلانا آخر فانه اثر منها اما ان يكون حاصلا بالقوة او محصلا
وليس السبيل الى شيء منهما اما انه ليس السبيل الى الاول فلان المحل اخس واصغر من الحال و
ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان المحل اخس واصغر من الحال و
فظ واما انه اخس منه فلان بعد عن المبدأ الاول وفي سلسلة الكمالات الشريفة الاثر
من بعد الحال وعنه والبعد اخس لكنا قبل وفيه مصادرة على المطلوب لان المحل ان
يكون ابعد لم يكن علة الحال واذا لم يكن الحال اقرب منه الى المبدأ فانا بينا
عدم علية المحل بالبعدية بكون مصادرة على المطلوب والاولى ان يقال المحل اخس من
الحال لان المحل اقرب جهة من الحال الى ما يقبل الكون والفساد ومن الغاسق وهي اخس
من الافلاك الغير القابلة لهما وانه قريب الى الاخس اخس من البعيد عنه واما ان الاخس
لا يعلل الاشرف الاعظم فبما بينا في شهادة الطباع السليمة فان كل صاحب طبع سليم
يحكم باستحالة ان الاخس الاصغر معلولا للاشرف الاعظم وبهذه القدمة اقنا عنه لهم
عليها برهانا وان ولى في ابطال علية المحل لما سنذكره في ابطال علية الحال
من الطريق العام الدال على بطلان كون جسم علة لجسم آخر واما انه ليس السبيل الى الاول
فلانا نبرهن طريقان احدهما خاص يدل على امتناع علية الحال في خصوصه وثانيهما عام